

Distr.: General
1 October 2004
Arabic
Original: English



تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد طلب المجلس إليّ في الفقرة ٧ من ذلك القرار، أن أوفيه في غضون ٣٠ يوماً بتقرير عن تنفيذ الأطراف له.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - عانى لبنان على مدى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ حرباً أهلية مأساوية ودموية ذهب ضحيتها زهاء ١٢٠.٠٠٠ شخص. وجرت معظم أعمال القتال في هذه الحرب على يد ميليشيات تنتمي إلى الطوائف الدينية في لبنان. كما شاركت في هذا العنف أيضاً مجموعات فلسطينية مقاتلة مختلفة. وعلى مدى السنوات، وفي مراحل زمنية مختلفة، قامت الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان وفرنسا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليمن بنشر قوات في لبنان بناء على طلب حكومته من أجل وضع حد للاقتتال ولتثبيت الأوضاع. وخلال هذه الفترة، نفذت إسرائيل عمليات عسكرية متكررة شملت قصفاً بالقنابل، وهجمات جوية، واحتياحين واسع النطاق داخل لبنان، واحتلالاً مطولاً للجزء الجنوبي من البلد.

٣ - وشارك مجلس الأمن في هذه المسألة منذ عام ١٩٧٨ واتخذ بشأنها ٧٦ قراراً دعت إلى جملة أمور، منها، إنهاء العنف وحماية المدنيين واحترام السيادة اللبنانية وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية وبسط السلطة اللبنانية في جميع أنحاء إقليم الدولة.

٤ - وقد نشرت الجمهورية العربية السورية أول قوات تابعة لها في لبنان في أيار/مايو ١٩٧٦ بناء على طلب الرئيس اللبناني فرنجية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، أنشأت

جامعة الدول العربية قوة الردع العربية من أجل المحافظة على السلام في لبنان. وضمت القوة، بالإضافة إلى الجمهورية العربية السورية كلا من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن. وشكلت القوات السورية أغلبية قوة الردع العربية، حيث قدمت في عملية النشر الأولى قرابة ٢٧ ٠٠٠ جندي من قوام القوة الذي بلغ ٣٠ ٠٠٠ من الجنود.

٥ - وفي أعقاب هجوم فلسطيني على شمال إسرائيل أسفر عن مصرع ما يربو على ٣٠ مدنيا، شنت إسرائيل عملية عسكرية كبيرة في جنوب لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨. وقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي دعا فيه إسرائيل إلى القيام فوراً بوقف عملياتها العسكرية ضد السلامة الإقليمية اللبنانية، وسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية على الفور. وجرى أيضاً، في آذار/مارس ١٩٧٨، وعملاً بقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لأغراض ثلاثة، على النحو الموضح في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وهي: (أ) تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية؛ (ب) استعادة السلام والأمن الدوليين؛ (ج) مساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعلية في المنطقة. وجرى تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بشكل دوري، وجاء أحدث هذه التجديدات في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بقرار مجلس الأمن ١٥٥٣ (٢٠٠٤).

٦ - وفي حزيران/يونيه ١٩٨٢، شنت إسرائيل غزواً للبنان فجرته محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في المملكة المتحدة. وفي آب/أغسطس ١٩٨٢، اتخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في عملية استهدفت التوصل إلى اتفاق لإخلاء القوات الفلسطينية من بيروت ونشر قوة متعددة الجنسيات للإشراف على عملية الإخلاء. وقدمت إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الجنود إلى القوة المتعددة الجنسيات. واستكملت هذه العملية بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وفي وقت لاحق من أيلول/سبتمبر انسحبت القوة المتعددة الجنسية من لبنان.

٧ - وإثر اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الذي أعقبه احتياح إسرائيلي لغرب بيروت، وارتكاب المذبحة الإجرامية ضد الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين على يدي ميليشيات الكتائب في أواخر أيلول/سبتمبر، عادت القوة المتعددة الجنسية إلى لبنان. وانضمت قوات من المملكة المتحدة إلى الأعضاء الثلاثة الأصليين في القوة. واتخذ مجلس الأمن القرار ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ الذي أدان فيه الاجتياح الإسرائيلي في بيروت، وطالب بالعودة إلى المواقع التي احتلتها إسرائيل قبل ١٥ أيلول/سبتمبر، ونادى بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية

ووحده واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان، عن طريق نشر الجيش اللبناني في جميع أنحاء لبنان. وفي أيار/مايو ١٩٨٣، توصل ممثلو إسرائيل ولبنان والولايات المتحدة إلى اتفاق كان من المقصود منه أن يؤدي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية وإنشاء "منطقة أمنية" في جنوب لبنان. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، لقي ٢٤١ من قوات المارينز التابعين للولايات المتحدة و ٥٦ من المظليين الفرنسيين مصرعهم في تفجيرين انتحاريين متلازمين. وفي خلفية من تصاعد العنف، ألغت حكومة لبنان اتفاقها مع إسرائيل في آذار/مارس ١٩٨٤. وقد انسحبت القوة المتعددة الجنسيات في نيسان/أبريل من ذلك العام.

٨ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، ونتيجة للجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية، أقر أعضاء مجلس النواب اللبناني المجتمعين في الطائف بالملكة العربية السعودية اتفاق الطائف. وقد دعا الاتفاق إلى المصالحة الوطنية وإلى "بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية" عن طريق خطة مدتها سنة واحدة تتضمن "حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية". على أن يجري، فيما يتعلق بأسلحة الميليشيات "تسليمها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر". وفي هذا الاتفاق، شكر لبنان الجمهورية العربية السورية على المساعدة التي قدمتها قواتها من أجل تمكين حكومة لبنان من بسط سلطتها في جميع أنحاء لبنان "في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان". وفي نهاية هذه الفترة، تقوم الحكومتان بالبت في إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع حتى خط حمانا - المديرج - عين دارة، وإذا دعت الضرورة، في نقاط أخرى تحددها لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما كان من المقرر أن تقوم الحكومتان بإبرام اتفاق "يحدد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة، كما يحدد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها". وكررت معاهدة التعاون بين سوريا ولبنان المبرمة في أيار/مايو ١٩٩١ هذا البند.

٩ - وعلى مدى سنوات، بقى مجلس الأمن على التزامه بصون السلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله. وعملت الأمانة العامة على إقناع إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، تلقت إشعاراً رسمياً من حكومة إسرائيل مفاده أنها ستسحب قواتها من لبنان بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٠. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، أخطرتني حكومة إسرائيل بأن إسرائيل أعادت نشر قواتها امتثالاً لقراري المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). وفي ١٦ حزيران/يونيه، أبلغت مجلس الأمن بأن إسرائيل سحبت قواتها عملاً بالقرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وأنها أوفت بالمتطلبات المحددة في تقريرتي المؤرخ ٢٢ أيار/مايو المقدم إلى المجلس (S/2000/460). وأبلغت المجلس أيضاً أن لبنان بدأ في

إعادة بسط سلطته في المنطقة، وأنه ينظر في نشر قواته المسلحة في جنوب لبنان. وفي ١٨ حزيران/يونيه رحب مجلس الأمن بتقريره وأيد استنتاجاتي.

ثالثا - قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١٠ - في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي أكد فيه مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي. ودعا القرار جميع الأطراف المعنية إلى التعاون تعاوننا تاما، وعلى وجه الاستعجال، مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع قرارات المجلس ذات الصلة، والمتعلقة باستعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي. وإضافة إلى ذلك، قام المجلس في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بما يلي:

- (أ) مطالبة جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان؛
- (ب) المطالبة بحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛
- (ج) تأكيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛
- (د) إعلان تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المرتقبة حينذاك في لبنان، تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوع، من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.

وأكد مجلس الأمن أيضا مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان و سلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.

١١ - وقد بعثت حكومتا لبنان والجمهورية العربية السورية إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ رسالتين (A/58/879-S/2004/699 و A/58/883-S/2004/706، على التوالي)، فيما يتعلق بالقرار.

ألف - القوات الأجنبية المنتشرة في لبنان

١٢ - يطلب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) سحب جميع القوات الأجنبية المتبقية من لبنان. وفي هذا الصدد، وفضلا عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإن القوات الأجنبية الوحيدة ذات الشأن المنشورة في لبنان في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ هي، حسب أفضل قدرة للتيقن متيسرة لنا، قوات سورية.

١٣ - وعلى نحو ما أوضحت، تحتفظ الجمهورية العربية السورية بقوات في لبنان منذ عام ١٩٧٦. وقد نُشرت هذه القوات ابتداء بناء على طلب الرئيس اللبناني فرنجية. ثم انتقلت تبعية هذا النشر إلى قوة ردع عربية أقرتها جامعة الدول العربية بناء على طلب حكومة لبنان،

وانضمت إليها قوات من بلدان عربية أخرى. وقد أبلغتني حكومتا لبنان والجمهورية العربية السورية أن القوات السورية الموجودة في لبنان، والتي بلغ عددها في وقت ما ٤٠.٠٠٠ جندي، وفق إفادات حكومة لبنان، موجودة هناك بدعوة من لبنان، ومن ثم فإن وجودها يستند إلى اتفاق متبادل. وأشار على وجه التحديد، إلى أن هذه القوات نشرت عملاً باتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، ومعاهدة التعاون بين سوريا ولبنان التي صادق عليها البلدان في عام ١٩٩١. وفي حدود علمي، لم تقم الحكومتان حتى الآن بإبرام الاتفاق الإضافي من أجل "تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية" المنصوص عليه في الصكين.

١٤ - وبالإضافة إلى القوات المسلحة المرتدية الزي الرسمي التي نشرتها الجمهورية العربية السورية في لبنان، أخطرت الحكومة السورية الأمم المتحدة بأن ثمة أيضاً وجوداً كبيراً لمسؤولين في المخابرات العسكرية بغير الزي الرسمي، وذكرت أنهم يمثلون عناصر عادية في الوحدات العسكرية. ويمثل هؤلاء المسؤولون، بالإضافة إلى القوات المرتدية الزي الرسمي، مجمل قوام القوات السورية.

١٥ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، لم يتم سحب الجهاز العسكري والاستخباراتي السوري الموجود في لبنان. إلا أنه وفقاً لإعلانات صادرة عن الحكومتين السورية واللبنانية، قامت الجمهورية العربية السورية في الأسابيع الأخيرة بإعادة نشر زهاء ٣٠٠٠ جندي من قواتها، كانت متمركزة فيما سبق في جنوب بيروت. ولم يُوضح للأمم المتحدة ما إذا كانت عمليات إعادة الانتشار هذه قاصرة على القوات النظامية أو تشمل أيضاً المخابرات العسكرية غير المرتدية الزي الرسمي، وما إذا كانت هذه القوات قد عادت جميعها إلى الجمهورية العربية السورية. ووفقاً لإفادات الطرفين، يمثل ذلك إعادة الانتشار الخامس منذ توقيع اتفاق الطائف.

١٦ - وقد أفادتني الحكومة السورية بأن مجموع القوات العسكرية المتبقية في لبنان يبلغ ١٤٠٠٠ جندي. وذكرت أن أغلبية هذه القوات يربط الآن قرب الحدود السورية وأنها غير منشورة في عمق لبنان. وأفادتني الحكومتان اللبنانية والسورية بأن توقيت إجراء عمليات انسحاب أخرى سيتقرر في ضوء الحالة الأمنية في لبنان والمنطقة، ومن خلال اللجنة العسكرية المشتركة المنشأة عملاً باتفاق الطائف.

١٧ - وأفادتني حكومة لبنان أيضاً بأن الحالة الأمنية الهشة الراهنة في المنطقة وما يساورها من شواغل إزاء المخاطر المحتملة على الاستقرار الداخلي في لبنان، جعل وضع جدول زمني لتحقيق الانسحاب الكامل للقوات السورية متعذراً. وذكرت لي حكومة لبنان أن هدفها النهائي هو تحقيق الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من الأرض اللبنانية. كما

ذكرت الحكومتان لي أنهما منهنكتان في مناقشة طبيعة ومدى النشر الراهن للقوات السورية في لبنان. وفي هذا السياق، أبلغتني حكومة الجمهورية العربية السورية أنها لا تستطيع تزويدي بأرقام أو جداول زمنية تتعلق بأي انسحاب في المستقبل.

باء - الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية

١٨ - يدعو قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. ومنذ نهاية الحرب الأهلية، قطعت الحكومة اللبنانية خطوات واسعة من أجل إحداث خفض مهم في عدد الميليشيات الموجودة في لبنان. ومع ذلك، وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كانت عناصر مسلحة مختلفة لا تزال موجودة في الجنوب. وقد ذكرت لي حكومة لبنان أنها تعتزم أن يجري في نهاية المطاف حل كافة الجماعات المسلحة غير النظامية ونزع سلاحها.

١٩ - ويمثل حزب الله الجماعة المسلحة المتبقية الأكثر أهمية. وترفض حكومة لبنان وصف حزب الله بالمليشيا اللبنانية، وتشير إليه باعتباره "جماعة مقاومة وطنية" هدفها الدفاع عن لبنان ضد إسرائيل، وإزاحة القوات الإسرائيلية عن التراب اللبناني، وتحديدًا عن مزارع شبعا. ويعتبر لبنان أن مزارع شبعا أرض لبنانية، وليست سورية. إلا أنه، وحسبما ورد في تقرير المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/590)، فإنني أكدت أن إسرائيل أوفت اعتباراً من ذلك اليوم بجميع متطلبات قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) بالقيام "بسحب قواتها فوراً من جميع الأرض اللبنانية". وقد أكد مجلس الأمن هذا الاستنتاج في البيان الذي أدلى به رئيس المجلس نيابة عن المجلس في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21). وعلى الرغم من موقف حكومة لبنان بأن مزارع شبعا إنما تقع ضمن لبنان، فإن الحكومة أكدت أنها ستحترم الخط الأزرق على النحو الذي تحدده الأمم المتحدة. ولاحظ المجلس ذلك في البيان الذي أدلى به رئيسه في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كما دعا في البيان وفي القرارات اللاحقة لبنان إلى الوفاء بالالتزام الذي قدمه باحترام هذا الخط احتراماً كاملاً^(١).

٢٠ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، لم يلحظ موظفو الأمم المتحدة في الميدان أي تغيير في مركز حزب الله منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي هذا السياق، أفادتني حكومة لبنان بأن الحالة الأمنية الهشة في المنطقة، والخطر الماثل على استقرار لبنان، وعدم وجود عملية سياسية إقليمية شاملة، تجعل تنفيذ القرار على الفور وبشكل كامل أمراً متعذراً.

٢١ - وفيما يتعلق بالجماعات الفلسطينية المسلحة، أعطتني حكومة لبنان تأكيدات بأنه لا يسمح للمليشيات الفلسطينية بمغادرة مخيمات اللاجئين بأسلحتها. وأشار موظفو الأمم

المتحدة في المنطقة إلى أن حكومة لبنان ترابط بقوات عسكرية لبنانية خارج المخيمات من أجل إنفاذ هذه السياسة على ما يبدو. وذكرت لي حكومة لبنان أن الحالة الأمنية في المخيمات تجعل من غير المستصوب قيام قواتها بدخول المخيمات بهدف نزع سلاح الميليشيات. وتعرب حكومة لبنان عن القلق بوجه خاص إزاء وجود عدد كبير من السكان الفلسطينيين اللاجئين فوق أراضيها، كما أن الحديث العام في لبنان يثير دائما مخاوف من أن يكون مآل هذه المجموعة أن تستقر بصورة دائمة في لبنان. وتصر الحكومة على أن تتضمن أي تسوية نهائية في الشرق الأوسط أحكاما تتعلق بإعادة توطين هؤلاء اللاجئين.

جيم - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

٢٢ - يعلن قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تأييده لبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية. ومنذ نهاية الحرب الأهلية، نشر لبنان بعض قوات الأمن في الجزء الجنوبي من البلد وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق الطائف. ومع ذلك، وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، لم تبسط حكومة لبنان سيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية.

٢٣ - وعلى الرغم من أن لبنان أجرى انتخابات بلدية سلمية في الجنوب في أيار/مايو ٢٠٠٤، إلا أن المنطقة المحيطة بالخط الأزرق لا تزال مشوبة بالتوتر. وكثيرا ما يمزق العنف حالة الهدوء التي أعقبت الانسحاب. ولم يتم نشر الجيش اللبناني على طول الخط الأزرق. وتفيد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن وقوع انتهاكات على جانبي الخط الأزرق؛ وتأتي هذه الانتهاكات على الجانب اللبناني، من حزب الله والجماعات الفلسطينية. وتنتهك عمليات حزب الله الخط الأزرق بشكل متكرر. وثمة جزم على نطاق واسع بأن العمليات التي يقوم بها حزب الله تُنفذ بعيدا عن سيطرة حكومة لبنان أو موافقتها. وقد قمت فيما سبق بحض حكومة لبنان على بسط سيطرتها على استعمال القوة في كامل أراضيها، ومنع جميع الهجمات التي ترتكب من أراضي لبنان عبر الخط الأزرق.

٢٤ - وبعد انقضاء أكثر من أربعة أعوام على انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، لا تزال الحركة مقيدة في المنطقة. وقد أقام حزب الله نقاط تفتيش في جميع أنحاء الجنوب اللبناني. وتعاق حركة المسؤولين اللبنانيين وموظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والدبلوماسيين في بعض الأحيان من جانب العناصر المسلحة.

٢٥ - وقد أفادتني حكومة لبنان بأن قدرتها على نشر قواتها في أجزاء من جنوب لبنان مقيدة باتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل ولبنان الموقع في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩، الذي يضع حدودا على أعداد وأنواع القوات العسكرية المسموح للطرفين بنشرها في منطقة الحدود بين البلدين. ووفقا لإفادة الحكومة، فإنها نشرت في المنطقة القوام الكامل للقوات المسموح به في هذا الاتفاق وعدده ١٥٠٠ فردا.

دال - عملية الانتخاب الرئاسية

٢٦ - يعلن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) أن مجلس الأمن "يؤيد عملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان، تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوع من غير تدخل أو نفوذ أجنبي". وقد كان من المقرر أن تنتهي ولاية الرئيس اللبناني لحود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ووفقا للدستور اللبناني، يُطلب إلى مجلس النواب الاجتماع قبل شهر واحد على الأقل من انتهاء ولاية الرئيس لانتخاب خلف له. وينص الدستور على ولاية واحدة للرئيس مدتها ستة أعوام، مع إمكان العودة إلى تولي المنصب بعد انقضاء ستة أعوام.

٢٧ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وقبل انقضاء ٢٤ ساعة على اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، أقر مجلس النواب القانون الدستوري ٥٨٥ بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ٢٩ وعدم حضور ٣ أعضاء، القاضي بتمديد ولاية الرئيس لحود ثلاثة أعوام. وذكر القانون أنه "لمرة واحدة واستثنائية، تجدد ولاية الرئيس الحالي للجمهورية ثلاث سنوات إضافية تنتهي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧". وقد أفادتني حكومة لبنان بأن هذا القانون اتخذ وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية. وفي عامي ١٩٤٧ و ١٩٩٥، صوت مجلس النواب بالسماح بالتمديد مرة واحدة لولايتي الرئيسين شاغلي المنصب في هذين الوقتين. وكان هناك اقتناع واسع النطاق في لبنان، أكده أيضا مقدمو القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بأن تمديد ولاية الرئيس لحود كانت نتيجة لتدخل مباشر من حكومة الجمهورية العربية السورية. وقدم عشرة من أعضاء مجلس النواب دفعا في المجلس من أجل نقض القانون الذي يمدد ولاية الرئيس لحود. غير أن الحكومتين اللبنانية والسورية نفتا وجود تأثير سوري على عملية التمديد.

هاء - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

٢٨ - في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، أعاد مجلس الأمن تأكيد مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.

٢٩ - وثمة زعم واسع النطاق في لبنان بأن الوجود العسكري السوري، بما فيه العنصر الكبير لمسؤولي المخابرات غير المرتدين الزي الرسمي، يتيح للجمهورية العربية السورية تأثيرا كبيرا على الشؤون الداخلية اللبنانية. وقد نفت لي حكومتا لبنان والجمهورية العربية السورية أن سورية تتدخل في الشأن الداخلي للبنان.

٣٠ - ورغم وثاقة الروابط الرسمية بين لبنان والجمهورية العربية السورية، يلاحظ أن البلدين لم يقيما قط علاقات دبلوماسية رسمية. فلا توجد بعثة دبلوماسية لبنانية في دمشق أو بعثة دبلوماسية سورية في بيروت.

٣١ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تواصل الطائرات الإسرائيلية بصورة منتظمة انتهاك السيادة اللبنانية بالتحليق داخل المجال الجوي اللبناني، وتعتبر في بعض الأحيان الخط الأزرق. وتخرق هذه الطائرات باستمرار عمق الأراضي اللبنانية وتكسر حاجز الصوت فوق المناطق المأهولة بالسكان. وتدّعي حكومة إسرائيل بأن هذه التحليقات تنفذ لأسباب أمنية. كما تسقط النيران المضادة للطائرات التي يطلقها حزب الله عبر الخط الأزرق داخل إسرائيل، وتتسبب في إيقاع إصابات فيها.

٣٢ - وقد طالبت أنا، وممثلي في المنطقة، من الطرفين وقف انتهاكات الخط الأزرق في كلا الاتجاهين والإحجام عن التصرفات التي تؤدي إلى تصعيد الموقف، والتي تسببت في وقوع ضحايا على الجانبين. وحسبما ذكرنا، فإن وقوع انتهاك لا يبرر وقوع انتهاك آخر.

رابعاً - ملاحظات

٣٣ - يحدد قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي أُعد هذا التقرير بموجبه، متطلبات محددة تقع على عاتق أطراف مختلفة. وحسبما يبدو من هذا التقرير، فإنني لا أستطيع أن أؤكد أن هذه المتطلبات قد أوفيت. ورغم الاعتراضات المعروفة التي تبديها حكومتا لبنان والجمهورية العربية السورية على القرار، إلا أنهما أكدتا لي احترامهما للمجلس وأنهما لذلك لن تقوما بمنازعته. وقد أتاح لي الطرفان معلومات وأعطيني تأكيدات معينة أوضححتها أعلاه. وإنني ألاحظ هذه التأكيدات وأنتظر الوفاء بها. وقد طلبت من الطرفين جدولاً زمنياً من أجل تنفيذها التام.

٣٤ - أما على صعيد العملية الانتخابية، فإنني مقتنع دائماً بقوة - وهو الاقتناع الذي أكدته مؤخرًا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في تموز/يوليه من العام الحالي - بأنه ينبغي للحكومات والقادة ألا يتمسكوا بمناصبهم بعد انقضاء الولايات المحددة لهم.

٣٥ - ويبدو أن الرأي العام اللبناني منقسم حول مسائل من قبيل الوجود العسكري السوري في لبنان، والوضع الدستوري من جهة صلته بالانتخابات الرئاسية، والوجود المستمر للجماعات المسلحة التي لا تخضع مباشرة لسيطرة الحكومة. ومع ذلك، فثمة الكثيرون ممن يرون أن التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لا يصب فقط في مصلحة لبنان وإنما أيضاً في مصلحة الجمهورية العربية السورية، ومصلحة المنطقة والمجتمع الدولي على اتساعه. وقد أزف الوقت الآن، بعد انقضاء ١٤ عاماً على انتهاء العمليات القتالية و ٤ أعوام على إنجاز الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، لكي تقوم جميع الأطراف المعنية بطرح بقايا الماضي جانبا. إن انسحاب القوات الأجنبية وحل الميليشيات ونزع سلاحها سيؤدي في نهاية المطاف، إلى طي صفحة محزنة من التاريخ اللبناني.

٣٦ - وحسبما لاحظت أعلاه، لم يتم الوفاء بالمتطلبات المفروضة على مختلف الأطراف على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وإنني أظل، في هذا السياق، مستعدا لمساعدة الأطراف، حسب الحاجة، على التنفيذ الكامل لقرار المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولإبقاء مجلس الأمن، إن طُلب ذلك، على علم مستمر بأي معلومات في هذا الصدد.

٣٧ - وسأدوم التطلع إلى التوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

الحواشي

(١) دعا قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) إسرائيل إلى "أن تسحب قواتها فورا من جميع الأراضي اللبنانية" (الفقرة ٢).

وفي التقرير الذي قدمته في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460) "بينت الشروط التي تطلب الأمم المتحدة الوفاء بها من جانب إسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان، وكذلك من جانب المجتمع الدولي من أجل تنفيذ القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) تنفيذا تاما" (اقتباس من الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/590)). وقد أيد المجلس هذه المتطلبات في البيان الذي أدلى به رئيسه في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/18).

وفي تقريره المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، كتبت "لإبلاغ المجلس أن إسرائيل أوفت بالمتطلبات المحددة" في تقريره الأسبق المؤرخ ٢٢ أيار/مايو، وأن "القوات الإسرائيلية انسحبت من لبنان إعمالا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)" (الفقرة ١، والفقرة ٤٠ من التقرير).

وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أيد مجلس الأمن من خلال بيان لرئيسه هذا الاستنتاج وذكر: "أن مجلس الأمن يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/590) ويؤيد العمل الذي أنجزته الأمم المتحدة وفقا للولاية الصادرة من مجلس الأمن، بما في ذلك الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام ويشير فيه إلى أنه حتى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ سحبت إسرائيل قواتها من لبنان وفق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ وأوفت بالشروط المحددة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460). وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أن إسرائيل ولبنان أكدتا للأمين العام، على النحو المشار إليه في تقريره المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/590)، أن الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديد خط الانسحاب، وأنها ستحترمان الخط على نحو ما حدد".

وفي القرار ١٣١٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أشار مجلس الأمن "بوجه خاص إلى تأييده للعمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة، على نحو ما كلفها به المجلس، بما فيه الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام من أنه في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ سحبت إسرائيل قواتها من لبنان وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وأوفت بالمتطلبات المحددة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي الفقرة ٥ من القرار طلب المجلس إلى الطرفين "احترام هذا الخط" (المشار إليه بوصفه خط الانسحاب، في الفقرة ٤ من القرار).